عند الأمير فسلمه عند القاضي او عزل ذلك القاضي وولي غيره فدفعه
عند الثاني جاز ذكره في الخلاصة قوله متيد بالقاف في خط المص
وفي نسخة بالفاء قوله وان سلمه في سوق بن وقيل لا يبرأ وهو قول زفر
وبه يفتى قال في النهر وفي الواقعات الحسامية جعل هذا رايا للمتاخرين
لو قولا لزفر ولفظه والمتاخرون من مشائخنا يقولون في جواب
الكتاب انه يبرأ اذا سلمه في سوق او في موضع اخر في المصر بناء على عادتهم
في ذلك الزمان اما في زماننا فلا يبرأ لان اكثر الناس يعينون المطلو
على الامتناع عن الحضور لغلبة الفسق فكان كشرط مفيد فيصح وبه
يفتى اه وهو ظاهر اذ كيف يكون هذا اختلاف عصر وزمان مع
ان زفر كان في ذلك الزمان اه قوله وان سلمه في برية او في سواد لا يبرأ
لعدم قاض يفصل الحكم فيه قال الجوهري سواد الكوفة وبصرة قراها
والمفهوم من كلام المص ان السواد هي القرى التي ليس فيها قضاة
واما اذا كان فيها قضاة ينبغي ان يبرأ لقدرته على الخاصمة
كذا في الكفاية قوله ولو سلمه في السجن وقد حبسه غريم المطالب
لا يبرأ لان الغرض من التسليم تمكن المكفول به من احضاره مجلس
الحاكم وذلك لا يتاتى اذا كان محبوسا لغيره كذا في الكشف قوله
بل عند ابي حنيفة اذا المعتبر تسليمه على وجه يتمكن من احضاره مجلس
الحاكم وقد وجد كذا في البرهان قوله خلافا لهما لانه قد لا يمكنه
الوصول الى حقه لكون المشهود في البلد المسمى وللقاضي القضاة
صلاحا وبه يفتى في زماننا كما قاله في البرهان وفي الكفاية وقولهما اوجه
اه قوله وبموت الكفيل اي يبطل وقيل لا تبطل بموت الكفيل وبطالب

وارثه باحضاره ذكر في باب الصلح عن الحقوق التي ليست
بمال كذا في السراج كذا في النهر قوله لا تبطل بموت المطالب وهو المكفول
له لان وصيه او وارثه يخلفه فلو ترك ورثة وسلمه الكفيل الى بعضهم
برء منهم خاصة وللباقين مطالبته باحضاره ولو سلمه لاحد الوصيين
برء من نسبة اليه وللآخر مطالبته كذا في الينابيع وقد يشكل على
هذا قولهم احد الورثة ينتصب خصما للميت فيما له وفيما عليه وفي
منظومة ابن وهبان قيل تبطل بموت المطالب وعزاه في الكشف الى
الكنف وقال انه غريب لا يعرف في غيره والمذهب ما قاله المص
كغيره قاله في النهر وقال ايضا واعلم ان المطالب يعم الموكيل فلو كان
الاخذ للكفيل وكيل رب الدين فسلمه اليه وقد اضافه الى نفسه
برء وان اضافه الى موكله لا يبرأ ولو سلمه الى الموكل برء كذا في الخانية
وكذا لو سلمه الى ورثته او غريمه لا يبرأ كما في الزيادات والقاضي فلو
اخذ من المدعى عليه كفيلا بالنفس فسلم الكفيل الى المدعي لا يبرأ
ولو الى القاضي برء هذا اذا لم يضفه القاضي الى المدعي فان اضافه
اليه بان قال ان المدعي يطلب منك كفيلا بالنفس فاعطه انعكس
الحكم كما في الخانية اه قوله وبرء بدفعه اليه وان لم يقل الخ قال في
النهر ذكر هذه المسالة هنا سابح ظهورها لغرض هو ان المقصود
من الكفالة انما هو التوثق لا استيفاء الحق فالم يستوف يتوهم
انه يجب عليه تسليمه مرة بعد اخرى فازال هذا الوهم ببيان
ان عقد الكفالة انما يوجب التسليم مرة لا يفيد التكرار قاله ابو الليث
اه قوله وبرء الكفيل ايضا بتسليم المطلوب نفسه اخ هذا اذا كانت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)